



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

مهدي البناي*: مظاهر الشعوذة الاقتصادية

إذا كانت الشعوذة في مفهومها العام هي (إيهام الناس وخداعهم) والايحاء بحقائق مزيفة على أنها واقع، وادعاء القدرة على تحقيق الرغبات بالاستعانة بكيانات مجهولة وعوالم سفلية خارقة، لا يمكن رؤيتها أو قياسها أو معرفة ماهيتها، فهذا المفهوم لا يسري في الحياة الاجتماعية فقط، فحياتنا الاقتصادية لها دجالوها ومشعوذوها. فالالاقتصاد والتنمية في العراق (رؤى وتخطيطاً وتنفيذاً ورقابةً وقياساً) يتخذ في معظمه من الشعوذة منهجاً.

أولى مظاهر الشعوذة هي التخطيط في الظلام، وفوضى البيانات المسيسة. يعتبر توفر البيانات والمعلومات والاحصاءات من أولى أولويات التخطيط الاقتصادي، فأين تلك البيانات الصحيحة والتي يمكن التعويل عليها، وليس لدينا حتى تعداد للسكان منذ نصف قرن! ناهيك عن الاحصاءات الدقيقة للموارد والمدخلات، ونحن لا نملك حتى لفترة وجيزة عدادات لقياس النفط المصدر! كيف يمكنك اعداد وفرض وتنفيذ خطط الكمارك والضرائب على أنواع السلع والدخول وأنت لا تملك بيانات (حقيقية) عن الافراد والشركات والسلع!؟

اين البيانات الحقيقية عن حجم المستوردات وأنواعها ومصادرها واسعارها الحقيقية؟ وما زال اسلوب طلب صحة الصدور على الوثائق الرسمية هو العرف المتبع! اين هي البيانات الصحيحة عن سلوك المستهلك العراقي واتجاهاته وتوزيع دخله؟ اين قياسات نسب البطالة والفقر الحقيقية ونحن نسمع بقياسات متباينة كل يوم؟

ليس اعداد الخطط والبرامج الاقتصادية في هذه الظلمة يشكل هلوسة وشعوذة اقتصادية!



خاطر اقتصادية

كيف يمكن اعداد سياسة مالية ونقدية رصينة وذات جدوى في بلد فيه اقتصاد موازٍ، وقضاء موازٍ، وحكومة موازية، وجيش موازٍ؟! كيف يمكن السيطرة وتوجيه اقتصاد بلد لا يتحكم بمنافذه الحدودية، وهي نهب للأحزاب القومية والدينية؟

كيف لك أن تبني قطاعاً صناعياً قوياً ومنافساً وأنت لا تملك (الطاقة) شريان الحياة الاقتصادية المعاصرة، ولا (مصادر التمويل الميسر) ولا (طرق المواصلات) وتدعي أن تنمية الصناعة هدفك الاساسي. أن تضع اهدافاً بدون مقومات تحقيقها أنت بالحقيقة تنسج الوهم، وهذه شعوة بحد ذاتها.

الطاقة بمفهومها الاقتصادي كل ما يحرك المصانع ووسائل النقل والنشاط الاقتصادي عموماً بتكلفة منافسة، ولا يقتصر الامر على إنارة وتدفئة البيوت، تكلفة توفير الطاقة المصنعية حالياً تشكل حوالي 15% من تكلفة المنتج في الصناعات البسيطة، والنسبة أعلى في صناعات الاسمنت والحديد ... الخ، وهي تكلفة عالية قياساً لمنتجات دول الجوار، ناهيك عن تكلفة الانقطاع والضرر الناتج عنه.

إن ارتفاع تكلفة رأس المال اللازم لإقامة وإدامة المشاريع، والبيروقراطية المملة، وشروط الضمانات المستحيلة، في ظل غياب النظام المصرفي الحقيقي، يشكل أحد العوائق امام المستثمرين المحتملين، وتَصَوَّر أن المستثمر سيمول المشروع من محفظته الشخصية 100% ودون مساهمة القطاع المصرفي الداخلي مثلما يحلم بعضهم، هو وهمٌ وشعوة اقتصادية فجة.

وكيف لك أن تبني اقتصاداً في بلد لا تبعد سيطرة (حاجز أمني) عن اخرى سوى امتاراً محدودة، بما يكلفه ذلك من مال ووقت ضائع لا مبرر له، وباباً واسعاً للاتوات ومظاهر الفساد الاخرى.

بل الأدهى من ذلك انهم يأملون بتنشيط السياحة في مثل هذه الظروف. أي أن يترك الفرد الالمانى بلدان شرق اسيا والمالديف وجزر الكاريبي ومنتجات البحر المتوسط ودبي وحتى شرم الشيخ والغردقة، ويأتي للسياحة في منتجعات ابو غريب على طريق الفلوجة العام، أو على ضفاف شط العرب في ضيافة العشائر المتشاكسة في البصرة الامنة، أو يقوم برحلة سفاري في بوادينا يمكن لها أن تنتهي به مخطوفاً، اي وهم هذا؟! (الم أقل انها شعوة)



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

كيف لك أن تجذب مستثمرين من الخارج وتغريهم بجلب اموالهم واستثمارها في بلد لا طاقة كافية ومستقرة فيه، ولا طرق ولا امن فيه؟ بل يمكن لأي شرطي بسيط أو موظف متواضع في البلدية أو الصحة أو البيئة وغيرها من الدوائر ناهيك عن الاحزاب أو العشائر أو الكيانات المتنفة أن يتحكم بمشروعك أو يبتزّه بل يوقفه لاي سبب مصطنع.

حقيقة وجود هيئات لتشجيع الاستثمار في مختلف دول العالم قائم بالاساس على خلق بيئة الاستثمار، وبناء مقومات الاستثمار الناجح والمنافس، وتذليل العقبات، واختصار المراحل، ثم الترويج لهذه البيئة واقناع المستثمرين المحتملين بجودها وأفضليتها على غيرها. اما خلق هيئة لتسويق الأوهام ومحاولة التذاكي على رجال الاعمال والمؤسسات الاستثمارية، بواقع غير موجود، فهي محاولة بائسة، فهذه المؤسسات ودور الاستثمار اذكى بكثير، ولن يجذب لهذه الشعوذة الا البائسون والطارئون والمنفعون.

الترويج للفرص الوهمية، واحدة من نشاطات المشعوذين الاقتصاديين، أن تروج لمشروع عقاري (كما حصل مؤخراً) بقيمة عشرة مليارات دولار اي أكثر من مجموع رؤوس اموال المصارف الخاصة لديك (ولا يسهم القطاع المصرفي الداخلي في تمويل المشروع بناءً أو تسويقاً) في ارض موحلة، لا تمتاز بشيء، وفي بيئة كما سبق وصفها، وتدعو المستثمرين أن يجلبوا اموالهم ويمولوا المشروع بناءً، وتلقي على عاتقهم مهمة البنى التحتية ايضاً، وتتمنى أن يسوقوا مشروعهم في سوق لا تتوفر فيه أدوات الائتمان ... هي شعوذة ودجل اقتصادي بامتياز.

بلدنا العراق يعتبر من البلدان الداخلية نوعاً ما، فإطلالته البحرية صغيرة ودرجة، تحده أكبر ثلاثة اقتصادات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (إيران بإجمالي ناتج محلي يقدر بـ 393 مليار دولار، السعودية 646 مليار دولار، تركيا 717 مليار دولار (سنة 2015)، اما العراق فناتجه المحلي بحدود 180 مليار دولار لنفس السنة. وتعتمد موازنته الحكومية على منتج واحد بنسبة 97%، وإذا علمنا أن لهذه البلدان اطلالته البحرية الواسعة، وما يعنيه ذلك من انفتاحها على خطوط النقل التجاري العالمية، وأن هذه البلدان لا تعتمد على إنتاج البترول في ناتجها المحلي أو موازاناتها الحكومية عدا السعودية، وأن هذه البلدان الثلاثة امتلكت



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

قاعدة صناعية ضخمة تعمل في بيئة مستقرة، وذات بنى تحتية متكاملة، ومصادر طاقة موفرة، وثقافة عمل شائعة، ومصادر تمويل ميسرة، وسهولة الحصول على الخبرات والتكنولوجيا والادوات الاحتياطية. وأن هذه البلدان جميعها لديها حدود برية طويلة مع العراق، يمكننا أن ندرك صعوبة قيام صناعة عراقية (بالظروف الحالية) ذات منتجات يمكن لها أن تنافس منتجات دول الجوار، وخاصة مع سياسة الاستيراد الفوضوية المنتهجة.

حرية الاستيرادات بأنواعها، وحرية انتقال وتحويل رؤوس الاموال، يقابلها عدم تعويم العملة المحلية، ولا حتى ربطها بالدولار، واستمرار دعمها على حساب الاحتياطيات، شعوزة وتشويه وفساد اقتصادي بحت، وسياسة لا تستطيع حتى اقوى الدول ملاءةً من الاستمرار بها طويلاً.

أن لا نستطيع بناء قاعدة انتاجية تستوعب طاقة العمل لأبنائنا خلال 14 سنة، مع صرف أكثر من 800 مليار دولار، يفند اكدوبة اقتصادية آمن بها بعضهم، من أن هذا الصرف سيؤدي بالنتيجة إلى خلق طلب على السلع والخدمات، المؤدي بدوره إلى تشجيع قيام صناعات محليه لتلبية هذا الطلب، النتيجة كانت تسرب 99% من المبالغ المصروفة إلى الخارج وتكوينه للطلب على منتجات دول الجوار وغيرها، وعبء مضاف على ميزان المدفوعات، وتحويل العراق إلى سوق محض لمنتجات الاخرين.

المنهج الاقتصادي الليبرالي الجديد، على مساوئه لدول العالم الثالث، والمراد تسويقه في العراق، يُنقذُ مشوهاً، فالانفتاح والتبادل الحر، ورفع يد الدولة (بشكل مطلق) لا يفضي إلى بناء اقتصاد منتج (تلقائياً)، كما اثبتت السنوات الماضية.

أن يصل عدد موظفي الدولة إلى 4.5 مليون موظف، مقارنةً بدولة مثل كندا (ثاني اكبر دول العالم مساحةً، باقتصاد ينتج 1550 مليار دولار سنوياً، والتي لا يتعدى عدد الموظفين في دوائرها الاتحادية والمحلية اكثر من 600 الف موظف) لا يعني الا أن المخطط الاقتصادي العراقي يعتمد التوظيف الواسع كآلية لتوزيع الدخل الريعي - النفط - (وهو بذلك يخالف الدستور القائل بملكية المواطنين وليس الموظفين لموارد البلد)،



خواطر اقتصادية

وكوسيلة لرشوة الناخب وكسب تأييد العامة، وتكبر الكارثة اذا علمنا أن متوسط انتاجية الموظف لا تتعدى 17 دقيقة يومياً.

بدلاً من استهداف خلق مجتمع منتج، واشاعة ثقافة العمل، وتكوين الاتجاهات النفسية والسلوكية وتحفيز الناس باتجاه العمل والانتاج، وتهيئة الاسباب لقيام القطاعات الانتاجية بدورها، وابتكار الفرص وتسخير الطاقات، يصر إلى سن وتقنين وابتكار عطل واعيا ومناسبات جديدة للكسل. من نتائج هذه الشعوذة ان:

- نسبة البطالة وصلت إلى 30%، غير البطالة المقنعة في دوائر الحكومة.
- نسبة فقر تقارب 20%
- قطاع صناعي مشلول كلياً، بنسبة 1% من الناتج المحلي، وكان يفترض به استيعاب الحصة الأكبر من طاقة العمل، والمساهم الأهم في الناتج المحلي الاجمالي. بلد لا تنتج فيه فرشاة للاسنان.
- ارتفاع الدين العام إلى 110 مليار دولار، يشكل ما نسبته 61% من الناتج المحلي. وللمقارنة فإن النسبة في إيران لا تتعدى 16.3%، وفي السعودية 6%، وفي تركيا 33%.
- مشاريع معطلة تبلغ قيمتها 206 مليار دولار.
- التبرج من مزاد العملة هو النشاط الوحيد للنظام المصرفي، فتحول النظام المصرفي من محرك للاقتصاد إلى عائل منتفع يقوم بغير دوره الطبيعي، ويتخذ من العملة الاجنبية سلعة وليست أداة للتبادل.
- أكثر من 77% من الكتلة النقدية العراقية هي خارج النظام المصرفي، 31 ترليون دينار من مجموع 40 ترليون دينار صادرة عن البنك المركزي موزعة بين ساحة التداول ومخابئ الاكتناز. وبالتالي هي خارج منظومة الائتمان والتمويل. ومن الشعوذة بمكان أن الحكومة تدعو المواطنين لايداع اموالهم في المصارف واستخدام الادوات المصرفية، في الوقت الذي تمنع دوائرها من الايداع في



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

- المصارف الخاصة (خوفاً على اموالها). فنحو 90% من اموال الوزارات هي في المصارف الحكومية.
- بيئة اقتصادية ونظام مصرفي غير ذي ثقة بهذا الشكل، بالتأكيد لن تكون ملاذاً لرؤوس الاموال المحلية، الحلال منها أو الحرام.
 - بعد أن بانّت كذبة أن العراق بيئة جاذبة للاستثمار، وكذبة النافذة الواحدة، وبعد أن تبين أن دوائر الاستثمار ما هي الا مكاتب للسمسة، ودوامه من البيروقراطية المقيتة، عزف المستثمرون من الخارج والداخل عن الاستثمار في البلاد، وبقيت الدولة هي المستثمر الأكبر الفاشل.
 - مشكلة السكن تتفاقم عام بعد آخر، ما يحتاجه العراق قرابة مليوني وحدة سكنية (على أقل التقديرات)، ويزداد هذا العدد بنسبة زيادة السكان السنوية.

ملاحظة: مصدر البيانات الواردة في اكثرها هو البنك الدولي.

(* محلل اقتصادي وصناعي عراقي ناشط

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 10

آذار 2017